قبض ذلك من فلان فاذا اشهد على نفسه بذلك لم يقبل اقراره
للمرأة بهذا الدين من ماله ولكن للمرأة ان ترجع بذلك
على الرجل الذي اقر المريض انه قبض ذلك منه ويرجع الرجل
في مال الميت على ما كان لهذه المرأة على قدر ابرائها بقوله وقد رجعت
به المرأة علي قبل ان ارجع به في ماله فيكون ذلك له قلت فان
كان هذا الرجل ان تلزمه يمين في ذلك قال فينبغي للمرأة
ان يتبع من هذا الرجل نوبا بهذه المائة الدينار فان لزمته
يمين كان قد اخذ بالفقر قلت فان جاءت المرأة برجل فشهد به
فاقر المريض بمائة دينار انها له عليه ليس هذا جائز ويسلمون
لهذا الرجل عليه المائة الدينار فاذا اخذ هذا من مال الميت دفعها
الى المرأة قال لي هذا جائز ايضا قلت اليس يلزم هذا الرجل
يمينا بالله ان هذا المال له على الميت قال بلى قلت فان قال
الرجل ما يجوز لي ان احلف ان هذا المال دين لي على الميت ما
الحيلة في ذلك قال تدفع المرأة الى الرجل نوبا فينبغي له ثم يقبض
من الرجل من المريض بمائة دينار فيقضي له المائة الدينار والله
اعلم باب في الدين قلت ارايت الرجل الذي يكون
له على الرجل المال فيريد المطلوب ان يحيل الطالب على رجل فقال
الطالب لا آمن ان يقوى ما على هذا الرجل وانت اوثق منه
عندي ما الوجه في ذلك قال الوجه في ذلك ان يوكل المطلوب
الطالب بقبض هذا المال من هذا الرجل ويجعل قصاصا
من ماله قلت فان قال المطلوب لا آمن ان يقبض الطالب المال
فيضيع في يديه قبل ان يجعله قصاصا ويرجع علي بمالي
اراد الطالب التفرقة لنفسه ايضا قال الوجه في هذا ان
المطلوب غرم له هذا المال للطالب على
ان الطالب ياخذ بذلك ايهما شاء فيصير ماله عليهما جميعا فان
ادى غريم المطلوب شيئا الى الطالب كان ذلك قصاصا بما

ضمن

اراد
ضمن له قلت فان كره المطلوب ان يضمن غرم غريمه هذا المال و
غير هذا قال فتحيال الطالب بالمال على غريم المطلوب على ان
هذا الغريم ان لم يوف الطالب هذا المال الى كذا وكذا
فالمطلوب غارم لهذا على حاله وللطالب اخذه بذلك
فتقع الحوالة على هذا الشرط فان وفاه الغريم الى الرجل
الذي شرطوا لم يرجع الى المطلوب فياخذه بالمال قلت
فهذا جائز قال نعم قلت ارايت الرجل يكون له المال على الرجل
والمال حال فكلم ان يحمله عليه فقال ليست آمن ان احمله فلا
تقضي يلزمه ادا الغرم فاراد رجلا غيره ذلك قال يحمله عليه الى النجوم
التي يفارقه عليها الى ان اخذ اداء ما يجب عليه اداؤه
بحال كل نجم من هذه النجوم بجميع المال حال عليه فاذا احمله
على هذا الشرط كان له ان يكون دينه باقيا وان هلك
الرهن ما اشترط من ذلك قلت رجل له على رجل مال فاراد المطلو
ان يرهنه بذلك عبدا فقال الطالب لا آمن ان يموت هذا
العبد في الدين فيموت بالدين قال فالوجه في ذلك ان يشتري
العبد منه بهذا الدين ولا يقبضه منه فان حدث بالعبد
حدث كان المال على حاله وان اعطاه المال اقاله البيع في العبد
قلت وكذلك ان سأله ان يقرضه مالا على الرهن تفعل مثل
ما وصفت قال نعم هذا جائز قلت فرجل له على رجل مال فاراد
ان يرهنه بذلك ضيعة او دارا فقال الطالب لا آمن ان
تستحق مني هذه الضيعة او تحتاج بعض الرهن يبطله
الدار مني فيبطل الرهن فما بقي منها قال الوجه في ذلك ان يشتري
بهذا المال على ان المشتري بالخيار اي وقت معلوم فيكون
هذا جائزا فان استحق منها شيء كان المشتري بالخيار ان يتما
اجاز البيع فيه وكان ذلك بحصته من الثمن وان شاء احبسه
في يديه ان نقض البيع فيه حتى يودي اليه المطلوب المال
الذي عليه قلت فرجل له على رجل مائة دينار منها خمسون دينارا

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)